الجمهور لانها نوافل في الاصل وفي الفرض لابد من تعيينه كالظهر والفجر وفرض الوقت
لانه مشروع الوقت والفائتة غير مشروع الوقت فالفرض مطلق النية اليه كفقد البلد
الا في الجمعة للاختلاف فيه في فرض الوقت بل الحاجة الى النية الا عند ابي يوسف انه
الظهر فقد نوى العدد دون الكافي في الخانية ولا يكفيه مطلق النية في السنن
بل لابد من ذكر السنة وفي الكافي للقتدي ينوي المتابعة ايضا اي ينوي الصلوة
ومتابعة الامام لان الفساد يلحقه من امامه ولا بد من التحرامه والجنازة ينوي الصلوة
لله تعالى والدعاء للميت ومنها التكبيرة الاولى اي قائما فلو ادرك الامام
وهو ان يقال الله اكبر او الجلالة ونحوهما في الركوع ان وقع الافتتاح راكعا او
شطرها ثم كبرها ثانيا للركوع لا يكون شارعا فان كبر حال الانتقال ان وقع
التكبير كله وهو اقرب الى القيام يكون شارعا والا فلا لانه في الخانية وتلبث
فرضتها بقوله تعالى وربك فكبر وجاء في القاسيم انه اريد به تكبيرة الافتتاح
لان الامر للايجاب وما ورد هما ليس بفرض فتعين هو وليلا يتعطل الفرض
فان قيل التكبيرة الاولى شرع في الصلوة والشروع عبادة عما لا جزء فكما لزمنا
كلها القيام فكذا من الداخلية قلنا انه ليس بشروع في الاداء بل

هو عقد على الاداء والشروع بعده واشارة النص وهو قوله تعالى واذكر اسم ربه وصلى
يدل على انه غير الصلوة على قضية العطف ولهذا قلنا ولو ادرك الامام في الركوع
يكبر ويقف قائما حتى يرفع الامام راسه لا يكون مدركا الركعة عندنا خلافا
للزفر وقال الشافعي انه مدرك لانه في الاسرار والكافي واما الداخلية فبعلة
القيام لقوله تعالى وقوموا لله قانتين اي مطيعين ولم يجب القيام في غير
الصلوة فيجب فيها ليلا يلزم التحصيل فان قيل النص يقتضي فرضية القيام في مطلق
الصلوة ويجب ان لا يجوز النفل قاعدا مع القدرة على القيام لكنه جائز فيكون النص
متروك الظاهر قلنا انما جوزناه لقوله عليه السلام صلوة القاعد على
النصف من صلوة القائم علم بانه حال عدم العذر في التاويل كذا في الكافي لكن
بقي عن الاشكال لان جزء الواحد لا يكون ناسخا للكتاب وان كان مشهورا
فهو ايضا لا ينسخ اصلا وانما ينسخ وصفه فيراد بمثل على الكتاب كالدخول للجلد
للعسل قلنا هذا من باب نسخ الوصف كالرجم على الجلد في حق المحصن كذا
ذكره الشيخ الامام فخر الاسلام في البزدوي وان اردت فضل التوضيح
وتحقيق المسئلة فارجع اليه ويمكن ان يقال ان الشارع خيره بين

Copyright © King Saud University